

Distr.  
GENERAL

A/50/401/Add.1  
22 October 1995  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH/SPANISH

## الجمعية العامة



الدورة الخمسون  
البند ٢٧ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته  
الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام

إضافة

الصفحة

٢	.....	<u>الردود الواردة من الحكومات</u>	ثانيا -
٢	.....	جامايكا	
٢	.....	شيلي	
٣	.....	الجمهورية العربية السورية	
٣	.....	لاتفيا	

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

جامايكا

[الأصل: بالانكليزية]

[٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥]

١ - ليس لدى حكومة جامايكا أية قوانين تقيّد بأي صورة من الصور حرية النشاط التجاري والملاحي مع كوبا.

٢ - فضلا عن ذلك، فإن جامايكا قد دأبت على التصويت لصالح القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، وذلك منذ أن قُدّم هذا القرار لأول مرة في الجمعية العامة أثناء دورتها السادسة والأربعين المعقودة في عام ١٩٩١.

شيلي

[الأصل: بالاسبانية]

[١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥]

١ - امتنعت حكومة شيلي عن تطبيق أو تشجيع سن قوانين أو قواعد إدارية كتلك المذكورة في ديباجة القرار ٩/٤٩، واستمرت على ذلك منذ أن اعتمد أول قرار بشأن هذه المسألة في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة.

٢ - ومن ناحية أخرى، ينبغي التذكير بأنه قد جرى في اجتماع مجموعة ريو، الذي عقد في أيار/مايو ١٩٩٥، اعتماد إعلان بشأن الحالة في كوبا انضمت إليه شيلي، أعرب فيه عن رفض المجموعة لأية محاولة لفرض جزاءات أو قيود اقتصادية أيا كان طابعها.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالانكليزية]

[١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥]

عمدت الجمهورية العربية السورية، وفقا لموقفها المبدئي إزاء البند المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا" إلى التصويت لصالح القرار ٩/٤٩ الذي يؤكد مرة أخرى على ضرورة التقييد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، ويحث الدول أيضا على اتخاذ الخطوات الضرورية في أسرع وقت ممكن لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ أكثر من ٣٠ عاما.

لاتفيا

[الأصل: بالانكليزية]

[٣١ آب/أغسطس ١٩٩٥]

لم تتخذ لاتفيا أية تدابير لتقييد علاقاتها التجارية والاقتصادية مع كوبا، وليس من المتوخى اتخاذ مثل هذه التدابير في تشريعاتها الوطنية.

-----